مَسار التطبيع العربيّ مع النظام السوريّ ومُستقبَله

إعداد: فراس فحام
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

أيلول/ سبتمبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2021
www.jusoor.co

مَسار التطبيع العربيّ مع النظام السوريّ ومُستقبَله

إعداد: فراس فحام

تمهيد

تباين تعاطي الدول العربية مع النظام السوري بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضده واستخدامه للعنف المفرط في مواجهة المحتجين، فاتخذت كل من قطر والسعودية موقفاً متقدماً، تَمثَّل بالدعوة إلى إيقاف العنف الفوري، ثم إغلاق السفارتين القطرية والسعودية في دمشق على التوالي، في شهرَيْ تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2011.

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 اتخذ وزراء الخارجية العرب قراراً ينصّ على سحب سفراء الدول العربية من دمشق، وتعليق مشاركة الوفود السورية في اجتماعات الجامعة العربية، حيث وافق على القرار 18 دولة، واعترضت عليه فقط لبنان واليمن، في حين امتنع العراق عن التصويت.

وشاركت غالبية الدول العربية في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري الذي احتضنته تونس في شهر شباط/ فبراير 2012، بالتزامن مع تقديم كل من قطر والسعودية والإمارات والأردن الدعمَ للمعارضة السورية العسكرية، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الدخول في غرف الدعم العسكري الدولية التي تم إنشاؤها في تركيا (الموك) والأردن (الموم).

ولقد ساهمت طبيعة العلاقة بين النظام السوري وإيران في توجُّه العديد من الدول العربية لمساندة فصائل المعارضة السورية المسلحة، خاصة السعودية والأردن، بالإضافة إلى تأثُّر تلك الدول بالتوجه الغربي بقيادة الولايات المتحدة ودول أوروبية بارزة، الذين تبنَّوْا خلال السنوات الأولى من الاحتجاجات سقوفاً مرتفعة ضد النظام السوري.

أتى التدخل العسكري الروسي المباشر في الملف السوري أواخر عام 2015، وتوقف الدعم الأمريكي لفصائل المعارضة السورية عام 2016، ثم اتَّسع الدور التركي شمال غربي سورية، وكل هذه المعطيات أفرزت واقعاً جديداً على الساحة السورية، وتركت آثارها على توجُّهات العديد من الدول العربية.

انتعش الحديث عن إعادة الدول العربية لعلاقاتها مع النظام السوري في أواخر عام 2018، من خلال إعادة فتح سفارات بعض الدول العربية بدمشق، في ظل شعور متنامٍ بتخلي واشنطن عن فكرة إسقاط رئيس النظام السوري بشار الأسد، وتراجُع أهمية الملف السوري لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

غاب الحديث عن الموضوع طِيلة عامَيْ 2019 و2020، على خلفية تحذيرات أمريكية واضحة من العواقب، وعاد للواجهة مجدداً في العام الحالي من خلال المبادرة التي طرحها ملك الأردن عبد الله الثاني في تموز/ يوليو 2021، ومن ضِمن بنودها إعادة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها متزامنة مع عدّة تطوُّرات، أهمها الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ نقل الغاز المصري إلى لبنان عَبْر الأراضي السورية، وإعادة افتتاح معبر "جابر – نصيب" الذي يربط بين الأراضي السورية والأردنية ودول الخليج.

ونسعى من خلال هذه الورقة لنقاش الأسباب الكامنة وراء تحرُّكات بعض الدول العربية لاستعادة علاقاتها مع النظام السوري، وتحديد العقبات التي حالت –وتحول- دون ذلك، بالإضافة إلى استشراف مآل هذا المسار، وهل سيتحول بالفعل إلى أمر واقع، أم أن هناك معوقات ستؤدي إلى تجميده وتحول دون نجاحه بالمطلق، أو تعيق تنفيذه بشكل جزئيّ على الأقل.

أولاً: توصيف مَسار التطبيع العربيّ مع النظام السوري

بعد وصول دونالد ترامب للبيت الأبيض في واشنطن، واتخاذه قرار وقف برنامج دعم وكالة الاستخبارات الأمريكية لفصائل المعارضة السورية[1]، اتسع هامش مناورة روسيا السياسية والعسكرية في سورية، وذلك كانعكاس طبيعي لتراجُع الدور الأمريكي.

استطاعت روسيا تدريجياً فتح مسارات منفصلة مع الفاعلين الدوليين الداعمين للمعارضة السورية، مستفيدة من تراجُع أهمية الملف السوري لدى إدارة ترامب، حيث أدركت الدول وخاصة العربية منها، أنه يجب عليها التعامل مع روسيا كلاعب أساسي لا يمكن تخطيه من أجل تأمين مصالحها الأمنية والسياسية؛ لأن المقاربة العسكرية وما تحمله في طياتها من احتمالية الصدام مع موسكو لم تعد مرغوبة أو واردة.

في تموز/ يوليو 2018 رفعت الدول الداعمة للمعارضة السورية في المنطقة الجنوبية، ومن ضِمنها الولايات المتحدة والسعودية والأردن والإمارات، الغطاء عن فصائل الجبهة الجنوبية، بموجب تفاهُم مع روسيا. ركيزة هذا التفاهم الأساسية هي تولي روسيا وقوات النظام السوري ضبط الأوضاع في محافظتَيْ درعا والقنيطرة، مقابل عدم السماح للميليشيات الإيرانية بالتقدم أكثر من 85 كيلومتراً من الحدود

[1] "واشنطن بوست": الاستخبارات الأمريكية قررت وَقْف دعمها للمعارضة السورية، "فرانس 24": 2017/7/20
https://bit.ly/3CFYqei

الإسرائيلية[2]، وقد كانت هذه التسوية تجسيداً للتوجهات الأمريكية الجديدة في سورية في زمن إدارة ترامب، والتي باتت تُركز على محاربة تنظيم "داعش" والنفوذ الإيراني أكثر من فكرة "رحيل الأسد"[3].

في كانون الأول/ ديسمبر 2018 وصل الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى دمشق بشكل مفاجئ، ليكون أول رئيس عربي يلتقي بشار الأسد منذ عام 2011، وبرر المسؤولون السودانيون هذه الزيارة بأنها بهدف "جمع الصف العربي"، ومن الواضح أن هذه الزيارة تمت أصلاً بتنسيق مع روسيا، وأتت في سياق مساعي موسكو لإعادة العلاقات بين الدول العربية والنظام السوري[4].

ويمكن اعتبار قرار إعادة الإمارات فتح سفارتها في دمشق أواخر عام 2018 الخطوةَ الأهمَّ في سياق المساعي للتطبيع العربي مع النظام السوري، والتي تبعها إعلان البحرين أن سفارتها لم تتوقف عن العمل في دمشق أصلاً[5].

وتكررت المحاولات المشتركة بين روسيا وبعض البلدان العربية مثل العراق ومصر والجزائر الهادفة إلى إعادة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية، لكن تلك الجهود لم تصل إلى نتيجة كون هذا القرار يحتاج إلى توافُق بين جميع الدول الأعضاء في الجامعة[6].

وبدا أن مَسار التطبيع بين النظام السوري والدول العربية تلقَّى دفعة جديدة إلى الأمام في شهر أيار/ مايو 2021، عندما زار دمشق وفد أمني سعودي على رأسه رئيس جهاز الاستخبارات اللواء خالد اللحيدان[7]، حيث ساد اعتقاد بأن تطبيع العرب مع النظام السوري قاب قوسين أو أدنى، على اعتبار أن السعودية إلى جانب قطر بقيت متمسِّكة بمنع عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية.

وفي أواخر شهر تموز/ يوليو 2021، عرض الملك الأردني عبد الله الثاني على الرئيس الأمريكي جو بايدن مبادرة خاصة حول سورية، تتضمن إعادة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية، وتخفيف أو رفع

---

[2] القوات الإيرانية انسحبت من حدود الجولان في سورية، وكالة "رويترز" نقلاً عن المبعوث الروسي إلى سورية، 2018/8/1: https://reut.rs/3scDk2d

[3] مصير الأسد.. هل غيّرت إدارة "ترامب" موقف أمريكا من رحيله؟ "سي إن إن"، 2017/3/31: https://cnn.it/3yKQCp1

[4] مسؤول سوداني يكشف سر ذهاب "البشير" إلى دمشق بطائرة روسية، "عربي 21"، 2018/12/1818: https://bit.ly/3ADPpjX

[5] "سي إن إن العربية": الإمارات تعلن رسمياً عودة العمل بسفارتها في سورية، 2018/12/27: https://cnn.it/3yETHHj

[6] تحرك عربي لعودة سورية إلى الجامعة العربية، روسيا اليوم، 2018/4/1: https://bit.ly/3meNL4D

[7] القمة الأمنية بين الرياض ودمشق.. مصادر تؤكد وتعليق أمريكي، موقع "قناة الحرة"، 2021/5/4: https://arbne.ws/3CTXraj

العقوبات الأمريكية التي تم فرضها بموجب "قانون قيصر"، بالإضافة إلى الطلب من واشنطن العمل مع مجموعة دولية تضمّ روسيا وإسرائيل والأردن ومصر والعراق من أجل حلّ "الأزمة السورية"[8].

لقاء الملك الأردني مع الرئيس الأمريكي أعقبه مباشرة إعلان الحكومة الأردنية إعادة تشغيل معبر "جابر/ نصيب" الواصل مع سورية، ليعمل بشكل كامل بعد فتحه لأكثر من عام بشكل محدود في وجه القوافل التجارية، وهذا ما يمكن فهمه في سياق تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري[9].

الخطوة الأهمّ من ناحية الدلالات السياسية والعائد الاقتصادي المتوقَّع تمثَّلت في موافقة الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من آب/ أغسطس 2021 على مرور الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المصري المُصدَّر إلى لبنان عَبْر الأراضي السورية والأردنية، فيما بدا أنه إحياء لمشروع خط "الغاز العربي"، الذي يتخذ من سورية مِحَطّة من ضِمن مِحَطّاته وصولاً إلى أوروبا[10].

وقد شهد يوم الثامن من أيلول/ سبتمبر 2021 اجتماعاً في العاصمة عمّان، حضره وزراء الطاقة في سورية ومصر والأردن ولبنان، وتمّ فيه الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ نقل الغاز المصري إلى لبنان. ويُعَدُّ هذا الاجتماع من أرفع الاجتماعات الإقليمية المتعددة التي يحضرها وزير ممثِّل للنظام السوري منذ عام 2011.

ثانياً: دوافع التطبيع

1. الدو افع السياسية

كان الانتشار الإيراني على الأراضي السورية ولا يزال مؤرِّقاً لأطراف دولية عديدة، وأهمها السعودية والإمارات وإسرائيل، وقد حاولت هذه الدول العمل على تقويض النفوذ الإيراني من خلال المواجهة العسكرية، سواء عَبْر دعم فصائل المعارضة السورية أو الضربات الجوية المباشرة.

ومع تراجع الحضور الأمريكي في المشهد السوري الذي تزامن مع تنامي الدور الروسي المباشر، وجدت هذه الأطراف الدولية نفسها مضطرة للتنسيق مع روسيا من أجل إخراج إيران من الأراضي السورية، أو الحد

[8] مبادرة جديدة حول سورية.. الأردن يدعو لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط، "التلفزيون العربي"، 2021/7/22: https://bit.ly/37MIzfS

[9] تخفيف القيود على حركة معبر "جابر - نصيب" بين سورية والأردن، "فرانس برس"، 2021/7/29: https://bit.ly/3ALBW9X

[10] توفير كميات من الغاز المصري لمدّ لبنان بالكهرباء عَبْر الأردن وسورية، "سي إن إن"، 2021/8/19: https://cnn.it/3ky39GH

من تأثيرها على أقل تقدير، بعد أن أصبح استمرار الحل العسكري من خلال الوكلاء يحمل في طَيَّاته احتمالية الصدام مع روسيا.

وقد استخدمت موسكو هذه الورقة بشكل جيد للتفاوض عليها مع الفاعلين الدوليين لعقد صفقة تقوم على تحجيم النفوذ الإيراني، كمقابل للموافقة على تمدُّد سلطة النظام السوري والاعتراف به كأمر واقع، على غرار ما حصل في محافظة درعا، بل إن روسيا لم تتوانَ في تحييد إيران عن ملف محافظة إدلب لصالح التفاهُم الثنائي مع تركيا في أكثر من مرة، مع محاولات مستمرة للحصول على تنازُل من الأطراف الدولية في مسألة التعامل المباشر مع النظام السوري[11].

من جهة أخرى فإن التأثير التركي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا مطلع عام 2020، وما تبعه من صدامات غير مباشرة مع التحالف الثلاثي المكون من الإمارات والسعودية ومصر، دفع هذه الدول العربية إلى البحث عن شراكات من أجل مواجهة النفوذ التركي، ويبدو هذا المحدَّد أوضح في التحركات الإماراتية وإعادة أبو ظبي للعلاقات مع النظام السوري[12].

وفي الآونة الأخيرة باتت انعكاسات مفاوضات الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران واضحة على الملف السوري، ويبدو أن تعثُّر الوصول إلى تفاهُمات حول النفوذ الإيراني في المنطقة -بما فيها سورية- يدفع واشنطن إلى التساهل مع بعض الخطوات السياسية والاقتصادية العربية تجاه النظام السوري، في محاولة لإعطاء روسيا مكاسب مقابل التضييق على إيران، ولإدخال نفوذ منافس بهدف مزاحمة طهران سواء في سورية أو العراق.

2. الدو افع الاقتصادية

ثَمَّة دوافع اقتصادية تقف خلف تحرُّك بعض الدول العربية باتجاه إعادة العلاقات مع النظام السوري، وهذا كان واضحاً في التحركات الإماراتية، حيث قام وفد من رجال الأعمال الإماراتيين مؤلَّف من 40 شخصاً بزيارة سورية، من بينهم "عبد الله سلطان العويس" رئيس غرفة الصناعة والتجارة في إمارة الشارقة، وذلك بعد شهر واحد فقط من إعادة فتح السفارة في العاصمة دمشق، في خطوة تهدف إلى عودة الاستثمارات الإماراتية مجدَّداً إلى سورية، والتي توقفت عام 2011، خاصة أن أبو ظبي تطمح لتعزيز

[11] آفاق التخادم الإستراتيجي "الروسي – الإيراني" في سورية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2020/6/18: https://bit.ly/3m4Vcev

[12] العواقب السياسية لتطبيع الدول العربية مع نظام الأسد، "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى"، 2021/6/2: https://bit.ly/3mcOGCB

حضورها في منطقة البحر المتوسط، وعقد شراكات مع دول الحوض تتيح لها فاعلية أكبر في مجال الملاحة البحرية، وفي فتح فرص جديدة للاستثمار في مجال الطاقة[13].

وقد حظيت سورية قبل عام 2011 باهتمام دول الخليج الراغبة في الاستثمار خارج قطاع الطاقة، وعلى رأسها الإمارات والكويت، بل إن الإمارات أتاحت لرجال أعمال موالين للنظام السوري الاستمرار في النشاطات التجارية حتى وهي تُقدِّم الدعمَ للمعارضة السورية.

وللأردن أيضاً مصلحة اقتصادية في عودة العلاقات مع النظام السوري، خاصة ما يتعلق بفتح المعبر الحدودي بين البلدين، والذي يوصف بأنه "الرئة الشمالية" للأردن؛ لأن هذا سيساعد في تدفُّق المنتجات الزراعية والمواد الأولية إلى الأراضي الأردنية، وسيتيح المجال لأن تستفيد عمّان من رسوم العبور على البضائع القادمة من سورية باتجاه دول الخليج.

وقد تضرر القطاع الزراعي في الأردن كثيراً من استمرار إغلاق معبر "جابر – نصيب"، بسبب عدم القدرة على تصدير المنتجات وتكدُّسها في السوق المحلية[14].

3. دو افع أمنية

الدوافع الأمنية أيضاً حاضرة في أذهان صُنّاع القرار في الدول التي تعمل على إعادة العلاقات مع النظام السوري، خاصة التي تشترك مع سورية بالحدود مثل الأردن، فقد كان لافتاً أن الاتصال الرسمي الذي جرى بين الأردن والنظام السوري للمرة الأولى منذ عام 2011، لم يكن على مستوى أيّ من الجهات السياسية أو السيادية، وإنما تمّ بين وزراء الداخلية في خُطوة على الأرجح تهدف إلى مناقشة التحديات الأمنية المتعلقة بانتشار ميليشيات محسوبة على إيران قرب معبر "نصيب" من الطرف السوري، بالإضافة إلى استمرار عملية تهريب المخدرات التي نشطت كثيراً في الآونة الأخيرة[15].

وعلى الأرجح فإن الاتصال الأردني مع النظام السوري لم يأتِ استجابةً للمصالح الأمنية الأردنية فقط، وإنما أيضاً حفاظاً على الأمن في دول الخليج التي تصلها الصادرات عن طريق الأردن مثل السعودية، وذلك بسبب استهدافها بشكل متكرر بشحنات المخدرات، ومن غير المُستبعَد أن يكون إرسال هذه الشحنات

---

[13] ديناميات العلاقات "السورية – الإماراتية" وتطورها، معهد الجامعة الأوربية (مسارات الشرق الأوسط)، 2019/10/25: https://bit.ly/3k2Olu5

[14] معبر نصيب.. أثر إغلاقه وإعادة افتتاحه على سورية والمنطقة، "مركز جسور للدراسات"، 2018/7/26: https://bit.ly/2W2CKIA

[15] اتصال حكومي "أردني – سوري" يوازي فتح الحدود، صحيفة "الشرق الأوسط"، 2021/7/28: https://bit.ly/3yXvuMo

يجري بشكل متعمَّد من قِبل سلطات النظام السوري، فمن جانب تُحقِّق له مدخولاً مالياً، ومن جانب آخر تدفع الدولَ الأخرى للتنسيق الأمني مع النظام، وهذا يشكل مدخلاً مُهِمّاً لتطبيع العلاقات[16].

ويبدو أن بعض الدول العربية تُعوِّل بالفعل على قوات النظام السوري والدعم الروسي من أجل تقديم ضمانات أمنية تتعلق بالحدّ من خطر الميليشيات الإيرانية، وعمليات تهريب الممنوعات التي تجري عن طرق المعابر.

ثالثاً: عَوائِق التطبيع العربيّ مع النظام السوريّ

1. صعوبة إخراج إيران من سورية

لقد تمكنت إيران خلال السنوات التي تلت اندلاع الاحتجاجات السورية من تعزيز نفوذها في البلاد، مستفيدة من حاجة النظام السوري لها من أجل مواجهة خصومه، فلم يعد يقتصر هذا النفوذ على النواحي العسكرية فقط، بل امتدّ ليشمل الجوانب الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية[17].

وقد عملت إيران على تحويل سورية إلى بُعد إستراتيجيّ لها بكل ما تحمله الكلمة من معنى، لِمَا لها من أهمية عسكرية بالنسبة لطهران لجهة الاقتراب أكثر من حدود إسرائيل، وأهمية اقتصادية كونها تقع ضِمْن "خطّ الغاز الإسلامي"، الذي تعمل إيران على تأسيسه عَبْر الأراضي العراقية واللبنانية والسورية[18].

وفي ظل هذه السطوة الإيرانية على الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية في سورية، فمن الصعب أن تسمح طهران للنظام السوري أو روسيا بعَقْد تفاهُمات مع الدول العربية تنصّ على تحجيم إيران مقابل تعويم "الأسد"، وبالتالي لا يوجد ما يُشجِّع المعسكرَ العربيَّ خاصة الخليجي على التطبيع، إلا إذا لمست هذه الدول جديةً من قِبل روسيا على المقايضة، وقدرةً على تنفيذ التفاهم حول النفوذ الإيراني.

2. العقوبات الأمريكية

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2020 تهديداتٍ واضحةً للإمارات بعد ستة أشهُرٍ فقط من افتتاح سفارتها في سورية، حذَّرتها بموجبها من التطبيع مع النظام السوري، ولوَّحَت بتعرُّض أبو ظبي للعقوبات بمقتضى "قانون قيصر" في حال عدم الاستجابة[19].

---

[16] النظام السوري يصدّر المخدرات إلى العالم، "إيلاف"، 2021/5/9: https://bit.ly/37RPlke

[17] سلسلة مركز الحوار السوري حول التغلغل الثقافي الإيراني في سورية، 2021/2020. https://bit.ly/2W2VUOt ،https://bit.ly/3smJGfD ،https://bit.ly/3y4Luv7

[18] بغداد توافق على عبور خط الغاز الإيراني إلى سورية، "بي بي سي"، 2013/3/19: https://bbc.in/37MALe1

التحذيرات الأمريكية أتت عقب زيارة وفد رجال أعمال إماراتيين لسورية، في مشهد بَدَا فيه أن التطبيع الإماراتي مع دمشق سينتج عنه ضخّ الدماء في عروق الاقتصاد السوري الجافة، وهذا من شأنه أن يُفقِد واشنطن ورقة مُهِمّة تستخدمها في الملف السوري، للضغط على النظام والدول الداعمة له عند الضرورة، كما أن انفلات القيود الناتجة عن العقوبات الاقتصادية سيُفقِد الولاياتِ المتحدةَ القدرةَ على التفاوض لاحقاً مع روسيا، خاصة ما يتعلق بالنفوذ الإيراني.

3. تراجُع قُدُرات النظام على ضبط سورية أمنياً

من الصعب المراهنة على أيّ دَوْر للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية بالنسبة للأطراف الدولية، خاصة التي تشترك مع سورية بالحدود، وذلك بسبب انتشار الميليشيات ذات الولاءات الدولية المختلفة، وفقدان النظام للسيطرة على شمال شرق، وشمال غرب البلاد[20] ومحدودية سيطرته على الجنوب.

ونتيجة للواقع الأمني ووجود فاعلين محليين آخرين، وانتشار القوات الأجنبية على الأراضي السورية، فإن المردود الأمني المتوقع من التطبيع مع النظام السوري منخفض مُقارَنةً مع الكلفة السياسية للدولة المُطَبِّعة.

رابعاً: مَآل مَسار التطبيع

في ظل التعقيدات في المشهد السوري، يمكن أن نتوقع على المدى القريب والمتوسط انفتاحاً أكبر لبعض الدول على العلاقات الاقتصادية مع النظام السوري، بهدف تحقيق المصالح الخاصة بتلك الدول مثل الأردن، بالإضافة لكون هذه الدول مرتبطةً أيضاً بمجموعة عمل خاصة بالملف السوري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فالمتوقع أن تُقدِّم المزيدَ من التسهيلات في مجال تخفيف العقوبات عن النظام كتناغُم مع الجهود الأمريكية في سورية، خاصة إذا ما دخلت واشنطن في مفاوضات مع روسيا من أجل النفوذ الإيراني، فمن المُحتمَل أن تدفع واشنطن بعض الدول العربية لتقديم تسهيلات من البوابة الاقتصادية كمقابل لضبط النفوذ الإيراني، وهنا يمكن أن تستفيد الإمارات من هذا الهامش لتحقيق مكاسب من بوابة الاقتصاد.

ومن غير المُستبعَد أن تكون مصر بين الدول التي تبادر لعلاقات أوسع مع النظام السوري، كنتيجة لتطور العلاقات "المصرية – الروسية" مؤخراً، وهذا الاحتمال سيكون أقوى في حال تساهلت الولايات المتحدة

---

[19] واشنطن تحذر أبو ظبي من مغبّة التطبيع مع نظام الأسد، "الجزيرة نت"، 2020/6/19: https://bit.ly/2W3nR8X

[20] شبكة النفوذ الإيرانية المتنامية بين عشائر سورية، "معهد واشنطن"، 2021/4/12: https://bit.ly/2W0pi83

بشكل أكثر مع تخفيف القيود عن النظام السوري. وقد ظهرت مؤشرات على مثل هذا التساهل من خلال موافقة واشنطن على تمرير الغاز المصري إلى سورية، لكن هذا التخفيف غالباً سيأتي كاختبار لروسيا لمدى الوفاء بالتزاماتها، ثم لاحقاً يتم تقييم المسار بالكامل، وهذا يعني أن أيّ رفع للعقوبات الأمريكية والأوروبية عن النظام لن يكون كُلّياً وشاملاً، وإنما بالقدر اللازم للتفاوض، وتصاعُده مرتبط بمدى استجابة روسيا للمطالب الغربية.

لكن التطبيع الذي ستقوم به هذه الدول لن يكون تطبيعاً شاملاً، إذ سيبقى مُقتصِراً على جوانب اقتصادية بعينها، إذ إن التطبيع على المستوى السياسي يتطلب توافقات "روسية-أمريكية"، ولا يُعتقد أن هذا النوع من التطبيع سيكون ممكناً إلا بعد التوصل إلى حلّ سياسيّ مُرْضٍ لجميع الأطراف.

خُلاصة

إن التغيرات السياسية في الملف السوري مثل تصاعُد التدخل الروسي المباشر، وازدياد النفوذ التركي وتراجُع الحضور الأمريكي، بالإضافة إلى الصراعات والتناقضات في مصالح الأطراف المعنية التي حصلت في الملفات الإقليمية كما في ليبيا، ساهمت في دَفْع العديد من العواصم العربية إلى المسارعة نحو التطبيع مع النظام السوري بحثاً عن مصالح مُتوقَّعة، إلا أن المحاولات كلها يمكن تصنيفها في إطار الخطوات الأولية، أو عمليات "اختبار النوايا"، التي توقفت عند حد معين دون تطويرها، ويمكن اعتبار الاتفاق على خطة عمل لتنفيذ نقل الغاز المصري إلى لبنان عَبْر الأراضي السورية من أكثر الخطوات تقدُّماً في مسار التطبيع "العربي – السوري".

وفي نهاية المطاف، تُعَدّ عملية التطبيع الكاملة بين الدول العربية والنظام السوري مرتبطة بمستقبل النفوذ الإيراني في سورية، بالإضافة إلى الموقف الأمريكي بالدرجة الأساسية، ومدى قدرة كل من واشنطن وموسكو على تطوير التفاهمات وإنضاج رؤية كاملة للحل مُناسِبة للأطراف، ومن غير المحتمل أن تمنح واشنطن ورقة التطبيع لتستفيد منها روسيا في حال تصاعد التوتر بين الجانبين، أو فشلهما في التوصل إلى اتفاق حول القضايا الخلافية بما فيها سورية.

يُضاف إلى ما سبق التبدُّلات التي طرأت على الساحة العربية، وتراجُع التحالف الثلاثي المُكوَّن من الإمارات والسعودية ومصر لصالح انفتاح كل طرف من أطراف التحالف على قطر وتركيا، وهو أمر لم تتضح بعدُ أبعادُهُ ومدى تأثيره على خطوات أبو ظبي والقاهرة تِجاه الملف السوريّ.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co